العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان الشبه الا التي تقوم
الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما
فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانها
سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون بدا من الرجوع
عن التعليل بمشابهتها الفي التانيث فيرجعون الى
ما اعتبره البصريون هذا كلامه مع زيادة ما اي
زيادة الالف والنون على الثلاث نحو عمران في راي
ذهب اليه بعض النحاة احترازا من نحو يدان
مسمى به فان الالف والنون فيه مزيدتان على اثنين
لا على ثلثة فلا يثبت له هذا الحكم ولست على وثوق
من نقل هذا الراي والذي اعرفه انهم قالوا اذا سمي
بمثنى جاز ان تعرب بما كان له قبل التسمية اي
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان تجعل كعمران
اي تلزم الالف وتجعل النون محل تعاقب الاعراب ممنوع الصرف
وهذا يشمل نحو زيدان ويدان ووصفية اي وشروطها
كانا فيه حالة التكوينية صفة زنة سكران بفتح الفاء وسكون العين
احترازا من نحو خصان بضم الخاء المعجمة صفة للرجل التام

بابا اي بامتناع التاء اي شرط له زنة سكران حال
كونه ملتبسا بامتناع التاء يعني انه لا يكون له مؤنث
على فعلانة او وجود فعلى في مؤنثه وهذان رايان
للنحاة اشار المؤلف الى اختيار اولهما بقوله والغرض
الاباء اي المطلوب هو انتفاء التاء تحقيقا لمشابهة
الالف والنون الفي التانيث ووجود فعلى ليس مطلوبا
لذاته بل لانه ملزوم عنده من انتفاء فعلانة وكان اشتراط الاول
اولى لانه المقصود بالذات فاختلف في رحمن بناء على
اعتبار ذينك الامرين فمن قال الشرط انتفاء فعلانة منعه
من الصرف لتحقق الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال
الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى وهذا كله مبني
على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن
الحاجب وجماعة وقال الاعلم وابن مالك هو علم لا صفة ويدل
عليه مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او
ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن
والاستدلال على انه من الصفات بوقوعه صفة كما في
البسملة وكونه بازاء المعنى اللذات غير منقدح لانا لا نسلم
واضح

Copyright © King Saud University